

## الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2004

### Banking performance between financial inclusion and development financing in achieving sustainable development in Iraq after 2004

م. د. حنان شاهين حسين<sup>(2)</sup>

م. د. منذر عليوي حميد الكبيسي<sup>(1)</sup>

جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد

[hanan.shahin@uofallujah.edu.iq](mailto:hanan.shahin@uofallujah.edu.iq)

[mother.alewi@uofallujah.edu.iq](mailto:mother.alewi@uofallujah.edu.iq)

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.9>

#### الملخص :

يهدف البحث إلى بيان أداء الجهاز المصرفي في المشاركة بتحقيق اقتصاد متنوع وبيئة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية بما يحقق تحسناً مستداماً في جودة ونوعية مخرجات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تصب في دعم برامج التنمية المستدامة ، إذ تحتاج التنمية المستدامة إلى توافر جملة من الدعائم الأساسية لتحقيقها ويأتي في مقدمة تلك الدعائم سلامة منظومة الجهاز المصرفي والبنية المالية له، وبعد الخزينة التي تلقت في مصادر الأموال المختلفة من المدخلات المحلية وغير المحلية والتي تضعف فاعليتها لأسباب يتصدر أول هذه الأسباب انخفاض المبادرات والاستراتيجيات التي تدعم التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في العراق ، ويظهر السبب الثاني بضعف إدارة التمويل والتعثر الواضح في استثمار تلك الأموال وتوجيهها ، فعلى الرغم من ردد المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل المناسب الذي يركن إليه لغرض سد العجز في تمويل القطاعات والمشاريع الاقتصادية هذا التمويل لم يحقق الهدف المنشود في تحقيق التنمية المستدامة ثم يختم ثالث الأسباب بقصور في إعداد خطط استراتيجية وتنموية تشمل خطط تفصيلية تتعلق باستعمال الائتمان المصرفي والسيولة الفائضة والمدخرات المعطلة والمكتنزة لتحريك عجلة القطاعات الاقتصادية المختلفة فبرز من الأسباب الواردة الذكر في اعلاه تحديات ناشئة من واقع الجهاز المصرفي اضعفت التسارع بلوغ فرص التنمية المستدامة ، وقد توصل البحث الى أن المصارف التجارية لم تنتفع لا سيما الإسلامية منها في العراق من الأدوات والخدمات المالية التي تساهم في جمع المدخرات بالخصوص الصكوك الإسلامية ، وأوصى الباحث بضرورة

الإسراع في الخطوات الإصلاحية فيما يتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والأمني لأن عملية التمويل المستدام ودوره بتحقيق التنمية المستدامة مرتبط بهذه الجوانب .

الكلمات المفتاحية: الأداء المصرفي، الشمول المالي، التمويل التنموي ، التنمية المستدامة.

### **Abstract :**

The research sets out to demonstrate the performance of the banking system in participating in achieving a diversified economy and a sustainable environment for the current generation and future generations in order to achieve a sustainable improvement in the quality and quality of the outcomes of social, economic and environmental life, which contribute to supporting sustainable development programs, Sustainable development requires the availability of a number of basic pillars to achieve it, and at the forefront of these pillars is the safety of the banking system and its financial structure, as it is the treasury in which various sources of funds meet from local and non-local inputs, which weaken their effectiveness for reasons. The first of these reasons is the decline in initiatives and strategies that It supports bank financing for various productive economic sectors in Iraq, The second reason appears in the weakness of financing management and the clear failure to invest and direct these funds. Despite providing government and private banks with appropriate financing that they rely on for the purpose of filling the deficit in financing economic sectors and projects, this financing did not achieve the desired goal of achieving sustainable development. Then the third reason concludes with a deficiency in financing. Preparing strategic and development plans that include detailed plans related to the use of bank credit, excess liquidity, and idle and hoarded savings to move the wheel of the various economic sectors. Among the reasons mentioned above, challenges emerged from the reality of the banking system that weakened the acceleration in achieving sustainable development opportunities.

**Key Words: Banking performance, financial inclusion, Development financing, Sustainable development**

### **المقدمة:**

تعد قوة البنية المصرفية ضرورة ماسة من ضروريات بناء نظام مالي يكفل الترابط العميق بينه وبين عوامل نجاح النمو في كل القطاعات لبلوغ أهداف تنمية تحافظ على ديمومة الاقتصاد وتسعفه عند الحاجة ، لذلك فإن تطور السلوك

المصرفي والوعي بأهمية تحديث المؤسسة المصرفية بشكل يضمن بناء قاعدة الادخار الوطني وينمي الموارد المالية والدعم المالي عند حالات العجز والقصور لتفادي العودة الى التعثر المالي ولتأمين أكبر قدر ممكن من حلقات وبرامج الإصلاح المالي الحديث والمتطور والتي تحاكي أولويات صانعي القرار، فبين ضرورة توافر سلامة النظام المصرفي من أي تعثرات أو نقص وبين إدارة سليمة توافر الحماية التامة عن طريق القرارات المدروسة والناضجة في مجال السياسات الاقتصادية والتي تهدف وتسعى دائما وابدا إلى تطوير وتحديث الانظمة المصرفية بما يؤمن تحقيق تراكما ماليا في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، فعند بلوغ البلد لمرحلة النضج المصرفي والتي تتمثل في القدرة على احتواء الازمة المالية ومسايرة الدورات الاقتصادية المتوقعة والمفاجئة سيتمكن بهذا الوقت ان يمتلك البلد بيئة مالية مستقرة تغري المستثمر المالي وتدفعه نحو الجذب المفيد ولصالح البلد ، اذ تعد رؤوس الاموال الاجنبية والباحثة عن الربح الطاقة التي تدعم النمو في القطاعات وفي سوق العمل، ومن هنا ينبغي الاهتمام بجاهزية النظام المصرفي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وادامة الانظمة المصرفية المحلية الفاعلة مما يجعلها قادرة على مواجهة التسربات النقدية التي تحدث جبرا في البنية المالية والتي تتعلق بحركة الانتقال في رؤوس الاموال من وإلى الخارج واسعافها من عمليات التهريب للعملة الصعبة وسوء التصرف والاكتناز الاموال او انضوائها تحت مسميات تبيض الاموال وهذا بحد ذاته اعتبارا ايجابيا في صالح زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات التي تحتاج الى الدعم الامر الذي يولد دفعا قوية للوصول لبرامج التنمية .ويعتبر الاقتصاد العراقي نموذجا في حالات عدم الاستقرار والتعثر المالي خاصة بعد عام 2004 فهو ينتقل من مرحلة صعبة الى مرحلة اصعب نتيجة للضعف والتدهور الذي اصاب بنية الناتج وتخلف قطاعات الاقتصاد القومي وتراجع مقدرتها في الاسهام برفد وتنويع مصادر الناتج ، مما يجعل بنية الاقتصاد العراقي هشة وعرضة للصدمات الداخلية والخارجية. خاصة الصدمات التي تصيب اسواق النفط العالمي لما لها من دور فاعل ومؤثر في الاقتصاد العراقي فهو الداعم المالي لأبواب الانفاق وهو المكون الاقوى والاكثر حصة في عمليات الموازنة العامة وتسيير باقي وظائف القطاع العام.

#### اولا : أهمية البحث

تبرز أهمية التمويل المستدام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فلا تنمية بدون تمويل تنموي؛ اذ يشجع معرفة التصرف بتوجيه التمويل امكانية الاستفادة القصوى من رفد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بالأموال اللازمة لديمومة العمل والإنتاج والاستثمار ، حيث تعاني غالبية اقتصاديات البلدان النامية من شحة راس المال والقصور الواضح في اليات توزيعه واستعماله ، الامر الذي يفرض على المنظومة المصرفية البحث عن الوسائل العلاجية التي تتطلب الاندماج بالمؤسسات التنموية لتمكينها من ممارسة دورها في تطوير أنشطتها وخدماتها الانتمانية ، وتقديم الدعم الملانم للقطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

#### ثانيا : مشكلة البحث

عدم وجود خطة واضحة معتمدة في توزيع التمويل المصرفي لخطط التنمية وبشكل دائم من قبل الجهات المعنية في توزيع الائتمان التنموي والتي لا تراعي فيها مقاييس الاستراتيجية الموضوعية في ظل التوزيع الذي يؤمن بلوغ الأهداف المنشودة في الدعم المالي للقطاعات الحقيقية بالأموال اللازمة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة . ويمكن طرح المشكلة عن

طريق السؤال الآتي : هل للأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي دور في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2004 ؟

### ثالثا : فرضية البحث

بنيت فرضية الدراسة على أن الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي لم يكن له دور ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق في مدة الدراسة .

### رابعا : أهداف البحث

1. اعادة هيكلية الجهاز المصرفي واصلاح الضرر تضمن ديمومة واستدامة الاموال المصرفية .
2. معالجة انحراف والانتفاع من مبادرات القطاع المصرفي العراقي وتغيير خارطة ضياع تلك الاموال فيما يتعلق بحسن توزيع التمويل المستدام على القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤمن مقدرات مالية لا يستهان بها يمكن الاستفادة منها في برامج التنمية الاقتصادية المستدامة .
3. الوقوف على طبيعة العلاقة بين التمويل المستدام وبين التنمية الاقتصادية المستدامة للتعرف على حلقات الربط الضائعة بين المؤشرين
4. تقديم مقترحات في ضوء ما يتوصل اليه البحث من نتائج يمكن ان تفيد الباحثين في هذا المجال مستقبلا .

### خامسا : منهج البحث

اعتمدنا على المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي تحليلي عن طريق ما توافر من مصادر وكتب وبحوث وبيانات تخص موضوع البحث ومن مصادر رسمية موثوقة منها وزارة التخطيط والمالية وغيرها .

### سادسا : حدود البحث

الحدود المكانية : القطاع المصرفي الاقتصاد العراقي .

الحدود الزمانية : للمدة ما بعد عام 2004

### المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي لأداء القطاع المصرفي والتنمية المستدامة (رؤيا في مؤشرات البحث)

#### 1-1:مدخل في أداء القطاع المصرفي

يشكل القطاع المصرفي محورا أساسيا لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية التي تتمثل في الاستقرار المالي والنمو ، لما له من دورا مهما في بنية الواقع الاقتصادي فهو يسعى الى تحقيق التنمية المستدامة في أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، بما يضمن تحقيق تحسن ملحوظ في رفاهية الفرد والمجتمع ،ومن أجل النهوض بالواقع الاقتصادي يجب الوصول

إلى مستوى مطلوب يضمن بلوغ هذه المؤشرات ، فلا تنمية إلا بوجود مجموعة من الشروط التي يجب على القطاع المصرفي بلوغها كي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والذي يمكن أن يؤدي أدوار مختلفة عن طريق العمليات الخاصة في الائتمان المصرفي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكافة القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من تنوع التعاريف الخاصة بالقطاع المصرفي التي ترتبط باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم عملها والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة المتغيرات والأنشطة التي تحتضن عمليات المصاريف وتصرفها القانوني، لذلك فيمكن اعتباره المؤسسة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها (Walsh، 2010:27) كما يعرف البعض الآخر على أنه المؤسسة التي تمارس عملية قبول الودائع ومنح قروض (Ibrahim، 2003:17).

### **1-1-1: مفهوم الأداء المصرفي**

إن مفهوم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد أن الكتاب المصرفيين ينظرون للأداء المصرفي وفق هذا الإطار ( أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات ، أو المعايير السوقية ، العائد على الموجودات يعد مقياس محاسبي مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف على موجوداتها الإجمالية . نسبة السعر الى الأرباح والقيمة السوقية الى الدفترية تعد مكملات للمعلومات المحاسبية لقيمة المصرف لقياس الأداء ) . ويمكن تعريف الأداء المصرفي بأنه ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم فان قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط هو أولى الخطوات على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف سواء أكانت هذه المصارف حكومية ام مختلطة او تعود للقطاع الخاص ولذلك لا بد من تشخيص هذه الانحرافات ومن ثم اتخاذ الخطوات الكفيلة للنهوض بمستوى الوحدات الاقتصادية وعليه فالمقصود بالأداء المصرفي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها ، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف ، وعليه فالأداء المصرفي يعرف بأنه صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقاً لتشخيص الانحرافات أن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها.(الدوري ، 2013)

### **2-1-1 : أهمية الأداء المصرفي**

- التأكد من كفاءة استعمال الموارد المتاحة للمصرف واستعمالها على النحو الأفضل.
- خلق روح المنافسة بين أقسام المصرف بغية تحسين مستوى الأداء العام .
- الكشف عن مساوئ الإسراف في استعمال الأموال فضلاً عن شكايات العمل وبما يتنافى مع القواعد والأسس السليمة للأداء العام .
- تحسين عملية التخطيط على المستوى القومي او المحلي او المنظم عبر التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين القطاعات الاقتصادية .
- زيادة درجة الإفصاح والانسجام بين الأهداف الاستراتيجية من جهة وعلاقتها بالبيئة التنافسية من جهة أخرى .

- تطوير وتحسين أداء المسؤولين عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين ومستوى إنتاجيتهم وإيجاد الحلول الناجعة لها عبر التدريب والتنمية .

#### 1-3: أهداف الأداء المصرفي (كاظم، 2021: 4)

- 1- الهدف الأساس للأداء المصرفي تجسد في تطوير الأداء المالي وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد.
- 2- تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم .
- 3- لتحقيق الهدف الأساسي لتقويم الأداء وأهدافه الفرعية المكملة له يجب أن يتميز بعددٍ من الخصائص أهمها شموله لفروع وأقسام النشاط المصرفي كافة.
- 4- ارتباط تقويم الأداء بالوظائف الإدارية الأخرى كالنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج ايجابية
- 5- تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموماً والنشاط المصرفي خصوصاً.

#### 1-4: اليات عمل القطاع المصرفي

يشكل البنك المركزي النواة الأساسية في القطاع المصرفي ، اذ يمارس جملة من العمليات الأساسية التي تتخللها عملية طرح السندات الحكومية في السوق المالية ،وتعتبر من العمليات الممولة والمهمة المغذية لهذا القطاع فهو يقوم عن طريق هذه العملية في التأثير في مجمل السيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم في الاقتصاد القومي ككل ، و الحالة معاكسة تماماً عند دخول البنك المركزي بدور شراء للسندات المالية يهدف عن طريق هذه العملية للتأثير في سيولة المصارف واحتياطياتها لرفع قدرتها على خلق النقود ،مما يزيد من امكانياته التوسعية في منح الائتمان بسبب زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالية، لذلك تعد الأنظمة المصرفية في منظومة القطاع المصرفي من أهم اليات المجتمعات الحديثة ،وذلك لأهمية الدور الأساسي الذي تؤديها هذه المنظومة بين وحدات الفائض الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي وهم (المودعين) وبين وحدات العجز والذين يمثلون جانب الطلب على هذه الأموال وهم (المقترضين)،(اسماعيل،2004:21) ،ويمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات ،إلى جانب عملها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والعمل على توجيهها نحو المسار الخادم لعمليات تمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وفي ذلك دلالة واضحة إلى كفاءة الدور الذي يقدمه القطاع المصرفي في تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مؤشر الائتمان الذي يقدمه لتمويل المشروعات الهادفة لتكوين رؤوس أموال ، والذي لا يأتي الا من القدرة المالية العالية للمصارف على إمكانية تفوق ما تمتلكه تلك المصارف من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع وودائع متنوعة ناتجة عن ادخار نقدي حاضر أو عن طريق ادخار نقدي سابق، وتلك

الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلى أصحاب المشروعات على هيئة وشكل قروض تساهم على تحقيق استثمارات جديدة تدفع على خلق توسع اقتصادي في جميع المجالات محققة بذلك نمو اقتصادي مستهدف (السراي، وآخرون، 2023:13).

### **2-1:مدخل في مفهوم الشمول المالي والتمويل التنموي**

يعد الشمول المالي هدفا تنمويا تسعى غالبية الدول نحو بلوغه، وذلك لأهميته الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، وعلى الرغم من ذلك ما زالت مؤشرات الشمول المالي والنسب المتعلقة بهذه المؤشرات متدنية وضعيفة في غالبية الدول التي تعاني من عدم الاستقرار المالي، الأمر الذي توجب على غالبية الدول العمل على تعزيز مقدرات الشمول المالي فقد أخذت صورة الاهتمام به عن طريق توفير ابتكارات حديثة وذات كلف منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية لكافة أفراد وفئات المجتمع وخاصة ذات الدخل المنخفض

### **2-1:1:أهداف الشمول المالي**

تسعى غالبية المصارف إلى تحقيق أهداف هذا المؤشر فالشمول المالي لا يتحقق من دون جهد أو فكر أو ثقافة فهو يحتاج إلى نشر الوعي لدى غالبية الأفراد وخاصة ثقافة إدراك المخاطر والمكاتب المرتبطة بالمنتجات والسلع المالية وفيما يأتي أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها الشمول المالي (الحسناوي، وآخرون، 2020:36)

- 1- ضمان وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وإمكانية الاستفادة منها.
- 2- يسعى الشمول المالي إلى تحقيق ظروف معيشية للأفراد أفضل وخاصة الطبقة المنخفضة الدخل عن طريق تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية بتشجيع روح النشاط وتحسين ظروف الاجتماعية والاقتصادية
- 3- يسهل الشمول المالي سهولة الوصول إلى مصادر التمويل مما يشجع على دعم الشركات الصغيرة الأمر الذي يدفع إلى توسعت نشاط عملها في المستقبل
- 4- يدفع الشمول المالي إلى تشجيع ثقافة الادخار لدى الأفراد واستثمار الجزء المدخر طرائق مثالية.

### **2-2-1: التمويل التنموي**

يؤلف الجزء المتعلق بالنشاط الائتماني الموجه نحو النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التنموية والتي تساهم بشكل فاعل في زيادة الدخل القومي للبلد، وتنويع مصادره المالية التي ترفد الموازنة العامة بالإيرادات الحقيقية لتوفير المشاريع والخدمات الأساسية للمجتمع . وقد تناول الاقتصاديون والمصرفيون الائتمان التنموي لمصطلح بتعاريف متعددة شأنه شأن الكثير من المفاهيم الاقتصادية الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية واغلب هذه التعاريف لا تتعدى الائتمان المصرفي هو امداد المال من المصرف الى المقترض أي من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي بشكل قروض للفرد والحكومة والشركة والمؤسسة والمنظمة ، هذا الائتمان المصرفي يمارس تأثيرا مهما على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق دوره الفاعل في تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل التجارة الداخلية والخارجية ويمكن معرفة مساهمة الائتمان المصرفي التنموي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية عن طريق أنواع الائتمان المصرفي وأدواته . (الدغيم، 2006:28).

### **3-1: التنمية المستدامة فكرا ومفهوما**

إن الطروحات الفكرية التي انطوت على مفهوم النمو والتنمية في مدة التطور التاريخي التي مر بها ظهور مفهوم النمو ، اذ ناقش الافكار التي تطرقت الى الجانب الكمي للاقتصاد والذي يتلخص بالنمو الاقتصادي للبلد وزيادة حجم الفاعليات الاقتصادية والتجارية ، وهذا النمو لا يعبر عن تطور البلد بدون حصول تطور في الجوانب الأخرى منها الصحة والتعليم وعلى ضوء ذلك ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعند إضافة البعد البيئي ظهر مفهوم التنمية المستدامة الشاملة ببعدها الكمي والنوعي والبيئي والسياسي وحقوق الانسان وحرية التعبير وغيرها . فقد تنوعت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المدارس الفكرية والاقتصادية والفترات الزمنية لذلك ظهرت عدة تعاريف للتنمية ولكنها لا تخرج عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمد والموجهة لتغيير واقع وبنية وهيكل الاقتصاد القومي واساسها تحقيق الحياة الكريمة للفرد والمجتمع عن طريق عدة مؤشرات منها زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وتوفير الأموال اللازمة لعملية تنمية المجتمع. (أسماعيل ،2009:23).

ومما تقدم فإن أغلب الدراسات والافكار المطروحة تشير الى ان عملية التنمية المستدامة عملية حضارية شاملة متكاملة ترتبط بتكوين وانتاج أوضاع جديدة ومتطورة ، وعلى الرغم من اختلاف أي بلد فيما يتعلق بالتنمية والتي تعود الى ظروف هذا البلد واوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية غير ان هناك أهداف مشتركة تسعى اليها البلدان النامية وهي زيادة الدخل القومي الحقيقي والمشاريع المدرة للدخل ورفع مستوى معيشة الافراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة للمجتمع مع تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، بالآتي هدف السياسة الاقراضية لا تتعدى شمول كافة النشاطات الاقتصادية بالأموال اللازمة من اجل توسيع المشاريع الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق تطورا في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل وزيادة التراكم الرأسمالي الذي يعمل على توسيع المعامل والمصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد النشاط الاقتصادي بالأرباح والدخول وفرص العمل. (عبد الهادي،2013:23)، وتتجلى العلاقة بين التمويل التنموي المستدام للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدور والمساهمة الفاعلة في نهضة وتطور وتقدم البلد عن طريق القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تحصل على القروض والتسهيلات المصرفية التي تمكن من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه .

#### **المبحث الثاني**

#### **التمويل المستدام والتنمية المستدامة في العراق**

تهتم التنمية المستدامة بدمج الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستدامة المالية والحوكمة والشفافية من اجل استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات المجتمع ويمثل التمويل المستدام احدى الأهداف الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير التمويل للمشاريع الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق فرص العمل والسلع والخدمات للأفراد والمجتمع ، وتجري التنمية المستدامة على ثلاثة مجالات هي ( النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية واستعمالها الاستعمال الأمثل المنتج الذي يحفظ جزء منها للأجيال القادمة بما يحقق التنمية المجتمعية. (الطاهر ، 2004:21).

## 1-2: عمل منظومة القطاع المصرفي في العراق.

تعتمد منظومة العمل المصرفي في العراق على دور المصارف في حشد الموارد الاقتصادية في تمويل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، إذ يعتبر القطاع المصرفي العراقي من الأنظمة المالية الاستراتيجية والمؤثرة على مستوى الدول العربية، وهو يتمتع بتاريخ طويل إذا ما قورن ببقية أنظمة المصارف في بقية الدول العربية، غير أن هذه المنظومة بقيت تعاني من النظام التقليدي وبطئ التطور بفعل حالة عدم الاستقرار التي مر بها العراق في مدة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد قيد الاقتصاد العراقي بالعقوبات الدولية وعانى من الانسداد والعسر المالي وثقل الشروط السياسية في حركة التجارة الدولية، مما نجم عنه تأخر في تطور هذه المنظومة محدثاً فجوة كبيرة في بنية الأنظمة المصرفية السائدة في البلاد. ومن أبرز المعوقات التي ساهمت في عرقلة منظومة القطاع المصرفي العراقي (سلو، 2023: 441)

1- بعد عام 2003 صنفَت البيئة المصرفية للقطاع المصرفي في العراق بكونها بيئة غير مستقرة نتيجة لسلسلة الأزمات التي مر بها العراق بعد هذه المدة، مما أثر على تدني أنشطة المصارف بما في ذلك حقوق المساهمين وما تقدمه تلك المصارف من خدمات مصرفية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ثقة الجمهور والأفراد في تلك المؤسسات، فنتج عن زيادة الفجوة بين الجمهور والمنظومة المصرفية في بعض المصارف العراقية مثل مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف البصرة الدولي، فقد جاءت من أهم المصارف التي تعرضت إلى انخفاض ثقة الجمهور فيها بسبب عدم كفاية رؤوس الأموال المودعة في تلك المصارف.

2- انخفاض وتخلف نظام المدفوعات الإلكترونية، إذ تعتبر هذه السمة ملازمة للقطاع المصرفي في العراق والتي تمثل نقص في البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات مصرفية مثل نظام المدفوعات الإلكتروني، ناهيك عن نقص الكفاءات في الموارد البشرية المؤهلة لإدارة وتشغيل تلك الخدمات التي تعمل على إسعاف البنية التحتية للقطاع المصرفي.

3- تعاني المصارف الخاصة من ضعف مستوى التنافس والتطور وخاصة داخل البيئة المحلية، فعند مقارنة نسبة الودائع في المصارف الخاصة التي تعمل داخل العراق مع نسبة الودائع في المصارف الحكومية نلاحظ بأنها ضعيفة ومتدنية جداً، إذ بلغت في عام 2016 (86.23%) من مجموع الودائع في نفس العام نتيجة لضعف ثقة الزبائن في المصارف الخاصة.

4- احتفاظ المصارف بنسبة عالية من السيولة، وفي ذلك دلالة ومؤشر واضحاً على أن هذه النسبة المرتفعة في المصارف التجارية إنما تعكس صورة سلبية عن عدم استثمار السيولة المرتفعة التي بلغت في عام 2016 (68%) وأن ارتفاع هذه النسبة تعني عدم تمتع الاقتصاد العراقي بالاستفادة من تلك الأموال والتي في حالة استثمارها تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي في جميع القطاعات.

وربطاً بما ورد في اعلاه بجملة المعوقات الظاهرة في القطاع المصرفي تشير الاحصائيات المالية بأن عدد مؤشرات الشمول المالي في هذا القطاع تعلن عن انخفاض واضح في فاعليتها إذ تشكل مؤشرات الشمول المالي اداة مهمة في ربط درجة الاستقرار المالي وتحقيق أهداف التنمية في هذا القطاع، ويمكن ان تنعكس أهداف الاستقرار المالي عن طريق جودة الخدمات المصرفية المتبعة داخل البلد والتي تعكس قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، والقدرة على استعمالها من قبل المؤسسات الرسمية، مثل التكلفة والقرب من الخدمات المصرفية والفروع وأجهزة الصراف الآلي وغيرها (ياس، 2022: 43) فهي بمثابة مرآة تعكس عمق الخدمات المالية والمصرفية ومدى انتشارها ويساهم هذا المؤشر

بنسبة 50% من مؤشرات الشمول المالي الذي يعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية التي يمكن ايجازها بالاتي:  
(الرفيعي، 2020: 45)

أ- نسبة التركيز المصرفي ، إذ يتحقق عن طريق هذه النسبة قياس ومعرفة مدى وصول الخدمات المصرفية والمنتجات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة وخاصة من الطبقات محدودة وكذلك المشروعات الصغيرة بما يشمل المناطق ذات الطابع الريفي التي يصعب الوصول إليها فهو مؤشر يمثل مدى الانتشار لشبكة الفروع المصرفية في المناطق الحضرية والريفية في البلاد.

ب- نسبة الكثافة المصرفية ، تشير هذه النسبة لمعرفة قياس درجة وصول المعاملات والخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة المتمثلة بعدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع المصرفية لكل مئة ألف فرد بالغ وقد تطرقت مجموعة من الدراسات إلى دراسة نسبة الكثافة المصرفية والتي قام بها كل من (Cameron & Trivedi) عام 1967 وعرفت باسميهما أي نموذج (Cameron & Trivedi).

ت- تتضح نسبة الانتشار المصرفي على أساس اعتماد عدد الفروع إلى عدد السكان الإجمالي أو عدد البالغين ويجب أن تساوي قيمته الواحد الصحيح ، وهنا يتضح أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه التام والمثالي، أما إذا كان الرقم أكبر من الواحد الصحيح فيدل على وجود انتشار وفير وكبير لفروع المصارف ، وقد يكون مؤشر ودلالة إلى أن هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل مالية سواء من حيث ارتفاع التكلفة على المصارف أو من حيث الانخفاض في ربحيتها ، أما عندما يكون هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح فأن في ذلك دلالة على أن انتشار المصارف غير كافية لتلبية الحاجات المشار إليها مما يخلق حالة من الضعف في وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع المختلفة، وعليه يعتبر الشمول المالي في العراق من المؤشرات الفاعلة التي تعكس واجهة ودرجة الشمول والعمق المالي الذي يحققه في خدمة برامج الانماء المستدامة فقد عمل البنك المركزي العراقي عن طريق استراتيجيات مستقبلية عديدة إلى تحقيق أهداف الشمول المالي عن طريق رفع مستواه داخل الاقتصاد العراقي ، في زيادة إعداد الحسابات المصرفية والبطاقات الإلكترونية للأفراد والشركات، إذ كان مشروع توطيّن الرواتب عام 2016 اللبنة الأساس لدخول الأفراد في النظام المالي واستعمال الخدمات المصرفية عن طريق فتح حسابات مصرفية لتوطيّن رواتبهم بصورة إلكترونية ، مما يساهم في رفع إعداد الحسابات المفتوحة بنسبة نمو بلغت 9% لعام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة ، كما زادت عدد البطاقات الإلكترونية التي بلغت نسبة النمو فيها 26% لعام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة، فقد تبنى البنك المركزي العراقي منح رخص عمل لشركات الموبايل التي ساهمت في عملية تعزيز الشمول المالي عن طريق تقديم الخدمات المالية بصورة إلكترونية للجمهور ليساهم في زيادة عدد المحافظ الإلكترونية إذ بلغت نسبة النمو فيها 71% في عام 2021، (تقرير الاستقرار المالي ، 2021: 26) مما يدل على الخطوات الجادة من البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي الذي سوف يسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة والجدول الاتي يوضح مستوى تطور إعداد منظومة المصارف الحكومية والخاصة في الاقتصاد العراقي .

## 2-2: تطور خارطة إعداد المصارف في العراق واثرها على أداء المنظومة المالية في العراق

تزايدت المؤسسات المصرفية المحلية والأجنبية في العراق في المدة التي تلت صدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية عام 2004، وعند متابعة الجدول رقم (1) نلاحظ بأنه تلك التطورات برزت واضحة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي في المدة (2004-2023) إذ تزايدت عدد المصارف بأنواعها المختلفة سواء المحلية والخاصة أو الحكومية على حد سواء إذ ارتفعت إعداد المصارف المحلية الخاصة من (19) مصرف عام 2004 لتصل إلى (32) مصرفاً في نهاية عام 2014، كذلك تزايدت عدد فروع تلك المصاريف لتبلغ في نهاية هذا العام (180) فرعاً أما المصارف الأجنبية فقد تزايدت هي الأخرى ليصبح عددها (18) مصرفاً في نهاية عام 2014 بعد أن كانت تقتصر على مصرف واحد في عام 2004، فقد اتسمت خارطة توزيع المصارف بكونها مصارف عربية مجاورة لبلد العراق تمثلت غالبيتها بدول (لبنان، تركيا، إيران، ومصارف من دول الخليج العربي) كما يلاحظ من تطور عدد المصارف وانتشارها أيضاً ارتفاع ملحوظ من إجمالي عدد الفروع في المصارف العراقية الخاصة حتى وصلت إلى مستوى يتساوى تقريباً مع فروع المصارف الحكومية في عام 2009 والتي تزايدت في المدة المستقبلية حتى بلغت نسبة 59% من إجمالي فروع المصاريف التي تعمل داخل الحدود العراق، في حين أن المصارف الحكومية بقت مستقرة بواقع بلغ (7) مصارف طول مدة البحث، بل انخفضت من (7) مصارف نهاية عام 2013 لتبلغ (6) مصارف في نهاية عام 2014 بعد اتباع العراق خطوة دمج المصرف العراقي الاشتراكي سابقاً مع مصرف الرافدين، غير أن ذلك لا يسري على عدد الفروع التابعة للمصارف الحكومية، فقد تزايدت عدد هذه الفروع حتى بلغت (484) فرعاً في نهاية عام 2019 بعد أن كانت لا تتجاوز (359) فرعاً في نهاية عام 2006، وتنقسم المصارف الحكومية العراقية بسمة أساسية وهي الثبات في إعدادها بشكل عام، إذ لم يتغير العدد (7) منذ عام 2015 صعوداً إلى العام 2021، وفي المقابل كانت هنالك زيادات واضحة حققتها الفروع الخاصة بالمصارف الحكومية، إذ بلغت (413) فرعاً في نهاية عام 2016 بعد أن كانت (405) فرعاً في عام 2015، واستمرت الزيادة في فروع المصارف الحكومية لتبلغ في عام 2020 (432) فرعاً ثم تستمر بالزيادة لتبلغ في نهاية عام 2021 (411) فرعاً، وفي المقابل نلاحظ بأن المصارف الخاصة أخذت بالتزايد بعد عام 2015 لتبلغ (57) مصرفاً خاصاً بمقابل (830) فرعاً في هذا العام، واستمرت هذه المصارف بالزيادة لتبلغ (76) مصرفاً في عام 2020 مع (891) فرعاً لها ثم انخفضت لتبلغ (74) مصرفاً خاصاً مع تزايد فروعها الخاصة التي بلغت (940) فرعاً في نهاية عام 2021.

جدول (1) تطور إعداد المصارف الحكومية وفروعها والمصارف الخاصة وفروعها في العراق للمدة (2005-2022).

| السنوات | المصارف الحكومية | عدد الفروع | المصارف الخاصة | عدد الفروع | اجمالي عدد المصارف |
|---------|------------------|------------|----------------|------------|--------------------|
| 2005    | 7                | -          | 20             | 181        | 27                 |
| 2006    | 7                | 359        | 22             | 183        | 29                 |
| 2007    | 7                | 384        | 27             | 201        | 34                 |

|    |     |    |     |   |      |
|----|-----|----|-----|---|------|
| 37 | 202 | 30 | 384 | 7 | 2008 |
| 37 | 376 | 30 | 391 | 7 | 2009 |
| 39 | 466 | 32 | 389 | 7 | 2010 |
| 40 | 478 | 33 | 404 | 7 | 2011 |
| 40 | 493 | 33 | 479 | 7 | 2012 |
| 39 | 501 | 32 | 484 | 7 | 2013 |
| 38 | 576 | 32 | 424 | 6 | 2014 |
| 64 | 830 | 57 | 405 | 7 | 2015 |
| 72 | 866 | 65 | 413 | 7 | 2016 |
| 76 | 834 | 69 | 430 | 7 | 2017 |
| 78 | 864 | 71 | 427 | 7 | 2018 |
| 80 | 888 | 73 | 430 | 7 | 2019 |
| 83 | 891 | 76 | 432 | 7 | 2020 |
| 81 | 904 | 74 | 411 | 7 | 2021 |
| 80 | 907 | 75 | 414 | 7 | 2022 |
| 82 | 911 | 77 | 416 | 7 | 2023 |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية، البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

### 2-3: كفاءة خارطة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في المنظومة المالية في العراق

وفي متابعة لإعداد المصارف المنتشرة في العراق وملاحظة المستوى الكبير الذي وصلت له تلك الإعداد سواء كانت حكومية أو محلية مع تزايد إعداد الفروع ملاحظ إلى أن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق لازالت دون المستوى المطلوب على الرغم من قيام البنك المركزي بخطواته المشعة لي أنواع المصارف وفروعها المختلفة من أجل التوسعة وزيادة الانتشار في جميع محافظات العراق غير أن تلك الزيادة لم تكن بالمستوى المطلوب وعن طريق متابعة

الجدول رقم (2) نلاحظ بأن مؤشر الكثافة المصرفية والذي يرتبط بقياسا بعدد السكان لكل فرع من الفروع الحكومية والخاصة لم يسجل ذلك التطور المنشود الذي يرغب في تحقيقه البنك المركزي سجلت خارطة الكثافة المصرفية في المدة من 2010 2017 تطورا بلغ 35,000 نسمة استمر هذا التطور حتى عام 2019 إلا أن هذه الزيادة لم تكن متلائمة مع معدل النمو السكاني المتزايد في حين أظهرت خارطة الانتشار المصرفي بعدم التغيير الكبير فقد بلغ اثنين في عام 2010 بل انخفض هذا المعدل لي يقتصر في مساحة لم تتجاوز الفرعين لكل 1000 كيلومتر مربع للغاية عام 2017 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدم زيادة عدد فروع المصاريف بالعراق والتي بلغ (2.25) عام 2019 أي ما يقارب ثلاثة فروع فقط لكل 100,000 نسمة كما أن تلك الفروع انخفضت من عام 2017 ليصل إلى من 143 فرعا بعد أن كان في العام 2016 (2.27) ، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 888 فرعا في نهاية العام 2019 وبقيت تلك الخطوة شبه مستقرة على الرغم من الجهود المبذولة من البنك المركزي لتشجيع زيادة فروع المصارف التابع له فيما جاءت خارطة الانتشار والكثافة المصرفية متغيرة في العام 2021 إذ تمت بزيادة بسيطة في عدد فروع المصارف والتي وصلت إلى (905) فرعا ، في حين كانت بالعام 2020 (891) فرعا ، تمثل تلك الزيادة في دفع مؤشر الكثافة المصرفية والتي بلغت (45.51) في نهاية عام 2021 بعد أن كانت تمثل (45.06) في عام 2020 وصاحب هذا التغيير في الكثافة المصرفية تغير في الانتشار المصرفي غير أن هذا التغيير أخذ بصفة الانخفاض إذ بلغ (2.2) عام 2021 بعد أن كان (2.21) في عام 2020 ، وقد جاء نتيجة الانخفاض في الانتشار المصرفي بسبب النمو المتزايد في سكان العراق بنسبة أعلى من نمو عدد المصارف أبان تلك المدة.

جدول (2) إعداد السكان (الف نسمة) وبيان مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار في العراق للمدة (2010-2022).

| السنوات | عدد السكان (ألف نسمة) | عدد فروع المصارف | الكثافة المصرفية | الانتشار المصرفي |
|---------|-----------------------|------------------|------------------|------------------|
| 2005    | 27.424                | 465              | 30               | 2.20             |
| 2006    | 28.124                | 524              | 30.1             | 2.33             |
| 2007    | 29.478                | 644              | 32.7             | 2.55             |
| 2008    | 30.587                | 820              | 34.5             | 2.47             |
| 2009    | 31.889                | 901              | 35.1             | 2.60             |
| 2010    | 32.489                | 912              | 35.6             | 2.80             |
| 2011    | 33.338                | 929              | 35.9             | 2.78             |
| 2012    | 34.207                | 990              | 34.6             | 2.89             |
| 2013    | 35.095                | 1042             | 33.7             | 2.96             |

|      |       |      |        |      |
|------|-------|------|--------|------|
| 3.34 | 29.9  | 1204 | 36.004 | 2014 |
| 2.31 | 43.2  | 1213 | 36.933 | 2015 |
| 2.29 | 43.7  | 1068 | 37.883 | 2016 |
| 2.27 | 44.05 | 843  | 37.140 | 2017 |
| 2.26 | 44.16 | 865  | 38.200 | 2018 |
| 2.25 | 44.25 | 888  | 39.300 | 2019 |
| 2.21 | 45.06 | 891  | 40.150 | 2020 |
| 2.2  | 45.51 | 905  | 41.195 | 2021 |
| 2.3  | 46.20 | 907  | 41.225 | 2022 |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية ،البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة. والبنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث ،قسم الإحصائيات النقدية والمالية ، 2021

## 2-4: دور الائتمان النقدي في التمويل التنموي ودعمه لبرامج التنمية المستدامة

يحدد البنك المركزي جملة من الأولويات عند الشروع بتوفير السيولة المالية ، يأتي في مقدمتها الائتمان النقدي من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب، فهو يمثل جدولة وتنظيم عمليات منح الائتمانيات والتسهيلات المصرفية والتي تهدف الى تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الانمائية للبلاد. ويرى البنك الدولي أن (الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يشير إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالموارد المتاحة عن طريق القروض، ومشتريات الأوراق المالية والحسابات المقبوضة الأخرى، وتتضمن هذه الموارد بالنسبة لبعض البلدان الائتمان الموجه للمؤسسات العامة) وعند متابعة اهم التطورات في مجال تنشيط السيولة المالية ورصد منافذ المنظومة المالية في ابواب الائتمان النقدي في العراق يظهر وبشكل جلي أن التغيرات الائتمانية في العراق لم يكن لها دور واضح بحكم واقع المصارف وطبيعة عملها، كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، فضلا عن تأثير الائتمان بواقع الايداعات المتناقصة والتي يعاني منها اغلب المصارف مما يترك في نهاية المطاف اثرا سلبيا على القطاع الحقيقي ، ففي حالات تمويل العجز الحكومي فإن هناك وضعا محتملا وهو أن تكون فيه القاعدة النقدية هي الموجه لائتمان طويل الأجل يعزز الاستثمار في المشروعات المرغوبة على وفق منهجية الدولة في توجيه رؤوس الأموال حسب الوجهة المطلوبة. وفي مثل هذه الاحول فالاستثمار يكون مرتبط بدرجة كبية بالسيولة المصرفية المتأنية من ايداعات مباشرة ومن اجراءات السياسة النقدية في السوق المفتوحة. وهذا ما يخلق ارتباطا بين الودائع الفعلية التي هي مطلوبات لدى المصارف وبين اتجاه طائفة من الوحدات الاقتصادية الى السوق الثانوي لغرض تحقيق الربح عن طريق التوقعات باتجاهات الفائدة، فعمليات الايداع رغم

أنها قد تبدو ضئيلة مقارنة باستثمارات الجهاز المصرفي التجاري إلا أن نمو المشروعات الخاصة يخلق مطلوبات نقدية مصرفية من شأنها دعم المركز المالي لفقرة الايداعات الفعلية. وهذا ما يعزز فاعلية السياسة النقدية في تمويل المشروعات الخاصة. فهي فضلا عن كونها ممولا ومدخرا في الوقت ذاته، فإنها ايضا تساعد على التخفيف من الآثار التضخمية التي قد تنشأ وخاصة في المراحل الأولى من الاستثمار، والتي من المرجح فيها أن يهبط الاستثمار الصافي، حيث سيكون هناك تدفق متزايد للسلع إلى الأسواق في هذه المرحلة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار. أن توقع انخفاض الأسعار سيعزز بانكماش كمية النقود، لان المشروعات الإنتاجية، ستتمكن من بيع إنتاجها وتزداد تبعاً لذلك ، فيزداد تبعاً لذلك حجم التدفق النقدي المقابل، الأمر الذي يقلل من العمليات الائتمانية التي تمارسها البنوك من حيث تقديم القروض إلى القطاع الخاص، وينخفض التوسع المضاعف في خلق الائتمان المصرفي، مما يعني انخفاض في المجلد النقدي الذي يتم حقه في الاقتصاد، وهو ما يعزز بالآتي انخفاض المستوى العام للأسعار. وهو اهم هدف تسعى له غالبية الدول لدعم مؤشرات التنمية المستدامة ، من المتوقع في اوضاع الائتمان المحلي الصافي أن يكون هناك تدفقا صافيا في الودائع الأولية للجهاز المصرفي بوصفها اداة مباشرة ووعاء لتمويل عمليات الاقراض، وهي غالبا ما تتمثل بتحويل النقد من شكله السائل الى ودائع قابلة للسحب. وهذا التمويل من المؤكد أنه يتمثل بانتقال الآثار في السياسة النقدية عبر الأداة الوسيطة المتمثلة بالفائدة على القروض. حيث ان وجوده اثار انحساريه في الكلف التمويلية (الفائدة الدائنة) سوف تؤدي الى تمويل عمليات التنمية كهدف نهائي للسياسة النقدية.

إن الثنائية بين التوقعات والرغبة في تحقيق النمو بمعدلات مرغوبة تمثل إحدى أهم محددات فهم اليات التوسع الائتماني وبين آثاره حيث أن نمو الائتمان يؤدي الى زيادة الاستثمارات لكون أن الائتمان هو نواة الاستثمار. ولما كان تكوين رأس المال الثابت هو دالة في زيادة الارباح، فإن الاثر التوسعي للاستثمارات على مؤشرات الدخل والاستهلاك والأسعار يتحدد بما يحققه الاستثمار من أثر في الاقتصاد الحقيقي. وفي الدولة يمكن تحديد مؤشر حيابة الاصول الرأسمالية والمصانع والمعدات والتكنولوجية المتقدمة بوصفه المؤشر الدال على زيادة النمو الاقتصادي المحرك الاهم لتحقيق التنمية الاقتصادية.(الزبيدي واخرون،2015:11)

### جدول (3) تطور الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام والخاص ونسب مساهم الائتمان النقدي للمدة (2005-2022)

| السنوات | الائتمان النقدي /قطاع عام | الائتمان النقدي /قطاع خاص | اجمالي الائتمان النقدي | معدل النمو % | نسبة حجم الائتمان للمصارف العامة الى اجمالي الائتمان | نسبة حجم الائتمان للمصارف الخاصة الى اجمالي الائتمان |
|---------|---------------------------|---------------------------|------------------------|--------------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| 2005    | 767163                    | 950287                    | 1717450                | -            | 44.6                                                 | 55.3                                                 |
| 2006    | 783884                    | 1881014                   | 2664898                | 5.5          | 29.41                                                | 70.5                                                 |
| 2007    | 713000                    | 1969000                   | 3459020                | 2.9          | 20.61                                                | 56.92                                                |
| 2008    | 3436150                   | 1151304                   | 4587454                | 3.2          | 74.9                                                 | 25.09                                                |

|       |       |        |          |          |          |      |
|-------|-------|--------|----------|----------|----------|------|
| 33.8  | 66.1  | 2.4    | 5690062  | 1927769  | 3762266  | 2009 |
| 24.6  | 75.3  | 106.00 | 11721535 | 2884330  | 8837205  | 2010 |
| 18.5  | 81.1  | 73.56  | 20344076 | 3776355  | 16567721 | 2011 |
| 51.1  | 48.5  | 39.79  | 2843688  | 146500   | 1378900  | 2012 |
| 56.4  | 43.3  | 5.32   | 3000200  | 1694700  | 1300500  | 2013 |
| 51.87 | 48.06 | 13.93  | 34123100 | 17700000 | 16400000 | 2014 |
| 49.1  | 50.8  | 7.71   | 36752600 | 1807000  | 18683000 | 2015 |
| 48.8  | 51.1  | 1.16   | 37164000 | 1816500  | 1899990  | 2016 |
| 18.75 | 81.2  | 2.07   | 37952892 | 7118943  | 30833886 | 2017 |
| 19.06 | 80.9  | 1.41   | 38486947 | 7338695  | 31148252 | 2018 |
| 18.6  | 81.4  | 9.26   | 42052511 | 7800353  | 34252158 | 2019 |
| 15.9  | 84.01 | 18.5   | 49817737 | 7964895  | 41852842 | 2020 |
| 16.16 | 83.8  | (0.76) | 49438839 | 7991913  | 41446926 | 2021 |
| 15.8  | 84.2  | 11.2   | 49601547 | 7998755  | 41614579 | 2022 |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، سنوات مختلفة

ومن متابعة الجدول رقم (3) نجد القيمة الاجمالية في الائتمان النقدي المقدم من المصارف التجارية منذ عام 2005 وحتى عام 2020 تعاني من عدم الاستقرار، فقد كانت نسبة تقترب من الضعف في عام 2005 أي بعد سنة من إجراءات التغيير والتحويلات في النظام السياسي، الذي الغي بوساطتها تخطيط وتوجيه الائتمان، وقد استمر حجم الائتمان الإجمالي بالارتفاع السنوي في هذه المدة ولكن بمعدلات متذبذبة وقد ظهر هذا التذبذب في هيئة انخفاض خاصة في عام 2009 اذ بلغ (2.4%)، وقد ارتفع معدل النمو في الائتمان النقدي ليصل الذروة في نهاية عام 2011 فقد بلغ (73.56%) في مؤشر ودلالة على ارتفاع مستوى تلك الخدمات في المصارف العراقية بوجه عام، وقد انخفض وبشكل كبير في نهاية عام 2021 ليصل مستوى سالبا بلغ (-0.76%)، وقد يعود ذلك الى مبررات عدة وهي (عطوة وآخرون، 2017: 10)

- 1- عزوف الجهاز المصرفي بشكل عام عن الاقراض، اذ تشير النشرة الاحصائية للبنك المركزي الى ضخامة حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به المصارف كودائع لدى البنك المركزي، فبعد ان كان متساوياً تقريباً مع إجمالي الائتمان في السنوات ما قبل عام 2009 اتجه نحو التزايد ليبلغ احياناً ضعف الائتمان الإجمالي حتى تساوي تقريباً في عامي 2013 و 2014.
- 2- حصر الحكومة تعامل القطاع العام مع المصارف الحكومية، وحجم القطاع العام كبير جداً مقارنة بالقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي. ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين، لان أغلب الطلب على القروض متأني من الفئة التي تتصف بالمخاطر المعنوية العالية.
- 3- عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والذي يزيد من مخاطر استيفاء الائتمان من المقترضين.
- 4- تغيرات الحالة المالية بسبب جائحة كورونا واندماج العالم بأثار الازمة السلبية .

### المبحث الثالث جاهزية الأداء المصرفي في رفد برامج التنمية في العراق

#### 3-1: خطة البنك المركزي العراقي في التمويل المستدام للمدة (2015-2023)

يهدف التمويل المستدام في ضوء توجه البنك المركزي العراقي الى دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن ذلك تحقيق الاستقرار طويل الأمد للاقتصاد والبيئة والمجتمع خاصة بعد عام 2014 ، وهي الحقبة التي اتسمت بخلل المنظومة السياسية الداخلية والاستقرار الداخلي خاصة بعد تعرض عدد من المحافظات العراقية الى احداث الارهاب والتي نجم عنها تدمير لا يستهان به في البنى التحتية لتلك المحافظات الامر الذي اثر سلباً على تأخر النمو فيها مما نجم عن ذلك تلكؤ وقصور واضح في النمو القطاعي لعموم البلاد واربطاً بما افرزته حقبة الحروب والاضاع غير المسقورة في العراق من بعد عام 2003 الى يومنا هذا ،توجه البنك المركزي لتقديم محولات الاسعاف المالي والدعم للتنمية خطط البناء في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذ اصدر البنك المركزي المصري عدة مبادرات لتعزيز التمويل المستدام منها مبادرة توفير القروض الى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومبادرات التمويل العقاري ومبادرات إحلال المركبات التي تعمل بالوقود المزدوج ومبادرات محطات الغاز ، وقد توجه البنك المركزي المصري الى دعم مفهوم التنمية المستدامة واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع المصرفي ، لذا يشير التمويل المستدام الى الخدمات المالية والمصرفية التي تراعي تمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية المدرة للدخل وتراعي العناصر البيئية والاجتماعية وذلك لتحقيق المنفعة المستدامة لكل الأطراف المعنية الفرد والمؤسسة والمجتمع (البنك المركزي العراقي، 2021:15)، وتدرج أهمية التمويل المستدام في المساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع لتحقيق المزيد من الأرباح وتوفير الدخول للأفراد وفرص العمل للمجتمع ، لان اتباع مفهوم التمويل المستدام تعني خفض فرص التعثر للمشاريع ويساهم هذا التمويل بشكل إيجابي في تنمية المجتمع . قام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام عن طريق إتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين والمقاولين ورجال الاعمال بأسعار فائدة منخفضة لان الهدف من هذا التمويل هو تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض البطالة .

### 3-2-1: مبادرات البنك المركزي العراقي لتوزيع التمويل التنموي المصرفي

مما لا شك فيه ان للبنك المركزي دورا بارزا في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي والهدف المنشود تعزيز مستويات التمويل المطلوبة عن طريق تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، لكن الواقع لا يؤشر هذه المساهمة الفاعلة بل على العكس هناك قصور وخلل وضباب الكثير من المبادلات والاسهامات في تحقيق التنمية، فكل مشروع اقتصادي وانتاجي واستثماري وتجاري يحتاج الى التمويل المصرفي من اجل سريان نشاطه خاصة عندما لا تتوافر السيولة المالية الكافية، فقد جاءت مساهمة البنك المركزي العراقي في هذا الدور التنموي من مبادراته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق وذلك عن طريق تحفيز هذه المصارف للتوجه نحو السوق الحقيقية وتوفير التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز التنمية المستدامة (البنك المركزي العراقي، تقرير النمو المستدام، 2020:15)

### 3-2-2: مبادرة (1) تريليون دينار عراقي

من اجل تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة حالة الركود الاقتصادي ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجيتها وانشاء مشاريع إنتاجية واستثمارية جديدة، وشملت المبادرة القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والسكنية. ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة في القطاع الزراعي بلغ ( 157 ) مشروعا والقطاع الصناعي بلغ ( 803 ) مشروعا والقطاع السكني بلغ ( 761 ) مشروعا والقطاع الخدمي بلغ ( 1689 ) مشروعا، وعن طريق الأرقام والبيانات المستفيد الأكبر من التخصيصات المالية هو القطاع التجاري لكون هذا القطاع يعد من النشاطات الاقتصادية التي تحقق أرباح سريعة اذ بلغ عدد المشاريع التجارية المستفيدة ( 4884 ) مشروعا (البنك المركزي العراقي، 2003:3)

جدول (4) مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة (2015- 2020) مليار دينار

| البيان<br>السنوات | 2018-2015     | 2019 | 2020 | مجموع المبلغ الممنوح |
|-------------------|---------------|------|------|----------------------|
| القطاع الزراعي    | التمويل مليار | 2.6  | 2.8  | 2.145                |
|                   | عدد المشاريع  | 8.5  | 43   | 29                   |
| القطاع الصناعي    | التمويل مليار | 8    | 11.3 | 30.029               |
|                   | عدد المشاريع  | 360  | 227  | 216                  |
| القطاع التجاري    | التمويل مليار | 43.7 | 33.6 | 44.402               |
|                   |               |      |      | 121.702              |

|                                 | عدد المشاريع  | 2059 | 1476   | 1349    |         |
|---------------------------------|---------------|------|--------|---------|---------|
| قطاع خدمات صحية وتربوية وسياحية | التمويل مليار | 18.1 | 18.0   | 60.984  | 97.084  |
|                                 | عدد المشاريع  | 725  | 530    | 434     |         |
| القطاع السكني                   | التمويل مليار | 0    | 0.05   | 46.768  | 46.818  |
|                                 | عدد المشاريع  | 0    | 1      | 760     |         |
| اجمالي التمويل من المبادرة      | التمويل مليار | 72.4 | 65.750 | 184.328 | 322.478 |
|                                 | عدد المشاريع  | 3229 | 2277   | 2788    |         |

-المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، ص 17 .

يوضح الشكل أعلاه سيطرة القطاع التجاري على المبادرة فيما النسبة متدنية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية .

### 3-2-3: مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي

الغرض من هذه المبادرة تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية وإنشاء المجمعات والمشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتم توزيع التخصيصات المالية للمبادرة على ثلاث مصارف مع مشاركة صندوق الإسكان ، وبلغت حصة المصرف الصناعي والزراعي لكل منها ( 30.3% ) أي بقيمة ( 1666 ) مليار دينار وبفائدة ( 4% ) ومدة سداد ( 10 ) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد ( 5 ) سنوات للمصرف الزراعي ، وكانت حصة المصرف العقاري ( 834 ) مليار دينار بنسبة بلغت ( 15.2 ) من المجموع الكلي للمبادرة وبفائدة ( 3% ) ومدة سداد عشرة سنوات ، اما صندوق الإسكان ، بلغ المخصص له من التخصيصات المالية بقيمة ( 1334 ) مليار دينار بنسبة ( 24.3% ) وبفائدة ( 2% ) ومدة سداد عشرة سنوات .

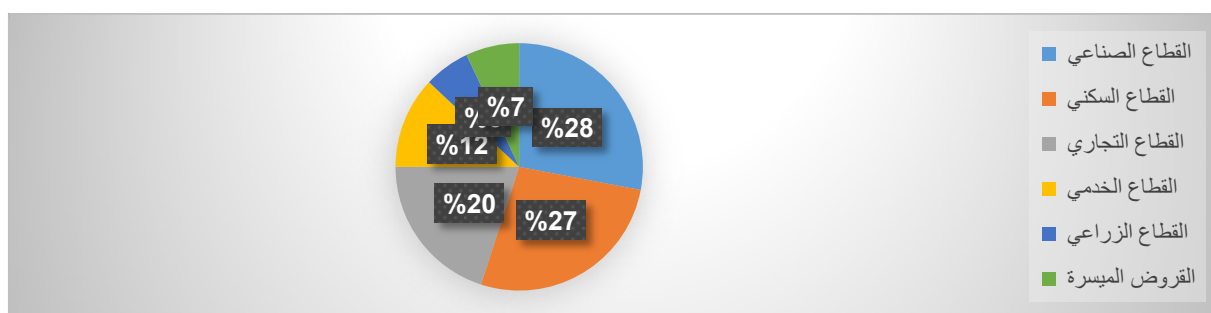
**جدول (5) تمويل مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي للمدة (2016- 2020) (مليار دينار )**

| البيان         | السنوات | 2018 – 2016 | 2019 | 2020  | المجموع الكلي الممنوح | المخصص | المتبقي |
|----------------|---------|-------------|------|-------|-----------------------|--------|---------|
| المصرف الصناعي |         | 91.8        | 4.9  | 17.5  | 114.2                 | 1666   | 1551.8  |
| المصرف الزراعي |         | 27.6        | 23.2 | 2.4   | 53.2                  | 1666   | 1612.8  |
| المصرف العقاري |         | 665         | 0    | 35    | 700                   | 834    | 134     |
| صندوق الإسكان  |         | 959         | 50   | 200   | 1209                  | 1334   | 125     |
| المجموع        |         | 1.743.4     | 78.1 | 254.9 | 2.076.4               | 5500   | 3.423.6 |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، ص 18 .

وفضلاً عما تقدم وصلت مبادرات البنك المركزي العراقي الى ما يقارب ( 18 ) تريليون دينار وشملت المبادرة 48 مصرفاً ( 21 ) مصرفاً تجارياً ، و ( 2 ) من المصارف التجارية الأجنبية ، و ( 25 ) من المصارف التجارية الإسلامية ، وحصل تطور في مبادرة البنك المركزي لعام 2022 عن طريق زيادة التخصيصات المالية الممنوحة للمصارف وزيادة النسبة المخصصة للقطاع الصناعي (28%) ، والقطاع السكني (27%) ، والقطاع التجاري لازالت نسبته عالية من التخصيصات (20%) ، فمما القطاع الخدمي (12%) والقطاع الزراعي (6%) (البنك المركزي العراقي، 2023:3)

**شكل (2) يوضح نسب المبالغ الممنوحة من مبادرات البنك المركزي العراقي حسب القطاعات الاقتصادية**



-المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار 2023 ، ص 4 .

### 3-3-1: التمويل التنموي المستدام التحديات وضعف التنفيذ

واقع التمويل المستدام في العراق يؤثر الكثير من التحديات منها كما يأتي :

- 1- لاشك ان قرارات التمويل في العراق مرتبطة بجملة من الظروف والمشكلات والتحديات التي يعانيها المجتمع واهمها معضلة الواقع السياسي والأمني التي تعرقل أي خطوات إصلاحية فضلا عن ذلك الفساد الاداري والمالي وسوء استعمال الموارد المالية وهدرها .
- 2- لم تحصل القطاعات الاقتصادية الزراعي والصناعي والخدمات والعقاري على نصيبها المنشود ليستطيع مواكبة التطورات ويقوم بدوره الاقتصادي المتوقع منه ، بسبب الفساد والمحسوبية ، فضلا عن ذلك هناك فواعل داخلية وخارجية تعمل على منع حصول أي تقدم وتطور في البلد لذلك تجد مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي محدودة بسبب ظاهرة الإغراق السلعي الهدف منها هو إيذاء المنتجات المحلية وعدم القدرة على المنافسة مع المستورد من الخارج
- 3- التغييرات الاستراتيجية لتوزيع الائتمان التنموي المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية والواضح اتباع استراتيجية التنمية الاقتصادية غير المتوازنة ، وهذا الارتفاع والتدني بين القطاعات الاقتصادية يعود الى عدة أسباب زيادة الطلب على بناء وشراء الوحدات السكنية نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة من جانب وظهور طبقة منتفعة من الأموال العامة، وقد جاء الاهتمام بتنمية قطاع احادي رغم ضرورته لكن هناك قصور في التمويل المخصص للزراعة والصناعة وعدم معالجة ظاهرة الإغراق السلعي وعدم تهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالقطاع الصناعي وغيرها من المشاكل الفنية والتشغيلية. (محمد،2012:12)
- 4- هناك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ، مشكلة البنية التحتية القانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والثقة مع جمهور المقترضين والمستثمرين وعدم السداد ، ويفترض يمنح المال لغرض محدد في مدة زمنية محددة ، وبسبب واقع الحال في العراق لا يتم تنفيذ الشروط المتفق عليها ولا الضمانات كافية لتسديد القرض ولا يمكن للمصرف استرداد القرض في حال توقف العميل عن السداد والأسباب كثيرة.(كاظم،2019:13)
- 5- ان حزمة الابعاد التنموية المتنوعة تهتز وترتبك متأثرة بمجموعة من العوامل والأزمات الاقتصادية والسياسية وان الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن اقتصاديات العالم التي تتأثر بهذه الازمات خاصة ان هذا الاقتصاد هو اقتصاد ريعي مما جعل تحقيق المسارات التنموية يشهد قصورا وخلا في التنفيذ .

### 3-3-2: التمويل المستدام رؤية معاصرة للتنمية المستدامة التجارب الدولية وسبل النهوض

لاشك ان تطوير أداء الإنجاز التنموي في العراق الذي يعبر عن رؤية معاصرة للتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ خطط ومبادرات البنك المركزي المخصصة للمصارف من اجل لعب دورها الحقيقي التنموي ،اذ ان هذا الدور فرصة تاريخية لاخترال وتجاوز الازمات الاقتصادية والصحية والسياسية لو تم استغلال الأموال وادارتها بالشكل السليم لتحقيق الأهداف المنشودة من المبادرات وعليه حتمية ضرورة التأسيس لثقافة المشهد التنموي عن طريق رافعات وطنية مقترحة انطلاقا من زيادة التخصيصات المالية في ظل مبدأ الدفعة القوية للمشاريع الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية المدرة للدخل من اجل

تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها عبر تقديم افضل الخدمات للمجتمع والحد من الفساد وتعزيز الأمن الإنساني . ولكي  
نطور من هذا المسار التنموي ينبغي العمل على ما يأتي:

- 1- تقليل التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل المستدام منها الصعوبات المؤسسية التمويلية والفنية التي تواجه تنفيذ  
الرافعات الاقتصادية الوطنية المقترحة التي تهدف الى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق وتعزيز الممكنات  
الاقتصادية .
- 2- ضرورة خلق دور جديد وواضح المعالم والرؤية لصناعة القرارات المصرفية التنموية عن طريق اشراك المجتمع بها  
وينبغي ان لا تصاغ هذه القرارات بدون منافع ومكاسب يحققها المجتمع من هذه القرارات التي يجب ان تعبر على حاجة  
وطموح هذا المجتمع في توفير الحاجات الأساسية وفرص العمل وتوفير الدخول المتحققة من استثمار أموالهم في عمل  
المصارف المتخصصة سواء كانت زراعية صناعية تجارية وعقارية .
- 3- ان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير ترابطية تشاركية تضامنية تتخللها حالة من الانسجام بين مؤسسات صاحبة  
القرار الاستثماري وبين المجتمع ، ورفع المستوى المعاشي لكافة أبناء المجتمع ليست مسؤولية الدولة فقط بل مسؤولية ابناءها  
أيضا بشرط تحقيق الثقة.
- 4- التمويل المستدام لا تخرج أهميته من الاستغلال الأمثل والرشد للموارد المتاحة للمجتمع لتنشيط عمل القطاعات الإنتاجية  
وتنوع مصادر الدخل القومي والمتمثل في زيادة المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية وتطوير هذه القطاعات  
لتكون احد الخيارات البديلة عن القطاع الحيوي النفط وبديل عن الاقتصاد الأحادي ( الاقتصاد الريعي ) .

### الاستنتاجات

- 1 - التمويل المستدام ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة لكن الواقع الاقتصادي في العراق يؤشر قصور وخلل في الانتفاع  
مما خصص من أموال ومبادرات من قبل البنك المركزي لتحقيق نسبة واضحة في تطوير المشاريع الإنتاجية والاقتصادية  
والمشاريع الاستثمارية المدرة للدخل .
- 2 - هناك قصور في المبادرات والاستراتيجيات التي تتعلق بتوزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية  
المختلفة في العراق وعلى الرغم من ردد المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل الذي يهدف الى سد العجز التمويلي  
للقطاعات الاقتصادية.
- 3 - ذهبت اغلب التخصيصات في مبادرات البنك المركزي العراقي الى الجانب التجاري وعلى أهمية هذا الجانب لكنه تقارب  
مع نسبة التخصيصات للجانب الصناعي فيما التخصيصات الى الجانب الزراعي قليلة لا تتلاءم مع حاجة البلاد الى هذا  
القطاع الحيوي المهم في التنمية المستدامة والتي يسهم في تقليل استنزاف العملة الصعبة الخارجة لاستيراد المحاصيل  
الزراعية .
- 4 - ضعف تفاعل المصارف التقليدية والإسلامية التجارية مع مبادرات البنك المركزي العراقي مما أضعاف فرص التنمية في  
البلاد اذ اختصر عمل هذه المصارف على نافذة مزاد العملة وتحقيق الأرباح السريع بخلاف دورها التنموي والاستثماري  
والاجتماعي في المساهمة في المشاريع التي تحقق الأرباح والعوائد وفرص العمل وتوفير السلع والخدمات .

- 5 - لم تنتفع المصارف التجارية لا سيما الإسلامية منها في العراق من الأدوات والخدمات المالية التي تساهم في جمع المدخرات بالخصوص الصكوك الإسلامية .

### التوصيات

- 1- الإسراع في الخطوات الإصلاحية فيما يتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والأمني لان عملية التمويل المستدام ودوره بتحقيق التنمية المستدامة مرتبط بهذه الجوانب .
- 2- التوزيع العادل لتخصيصات المبادرات الحكومية والبنك المركزي العراقي بما يحقق العوائد والمنافع للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية اذ يؤثر الواقع تراجعاً في نسبة التخصيصات لهذه القطاعات لاسيما الزراعي منها بالآتي ضرورة تعديل السياسات والإجراءات المصرفية لكي تتضمن عناصر التمويل المستدام الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية .
- 3- اصدار التعليمات الصارمة للمصارف الإسلامية لزيادة دورها في الإقراض المصرفي للتنموي ولا يقتصر عملها على المشاركة في نافذة العملة عن طريق الصكوك الإسلامية والصيغ الاستثمارية المضاربة والمشاركة .
- 4- ضرورة تدعيم سلطة القانون والحكومة المركزي ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والمقصرة في تنفيذ السياسات التنموية ومعاينة المصارف التي تقاوم عملية منح القروض للجانب الاستثماري .
- 5- التركيز على زيادة التخصيصات المالية لدعم مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية ومبادرات التمويل العقاري ومبادرات الري الحديث انسجاماً مع أزمة المياه العذبة في العالم .

### المصادر :

#### اولا : الكتب

- 1- الدوري ، عمر علي كامل ، (2013)، تقييم الأداء المصرفي ، دار الدكتور للعلوم ، ط1 ، بغداد العراق
- 2- أحمد ، محمد شهاب، 2012 ، واقع وأهمية القطاع الزراعي في العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية .
- 3- أسماعيل ، عبد الرحمن ، 2004، مفاهيم ونظم اقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان .
- 4- عبد الهادي، علي ، 2013، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان .
- 5- الطاهر ، عبدالله خليل ، 2004، النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، جامعة مؤتة ، عمان .

#### الرسائل والاطاريح :

- 6- ياس ، مصطفى نزار ، 2022، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي ، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2015-2020 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة .

- 7- أسماعيل، هيثم عبد الخالق ، 2009، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 8- الحسنوي، سالم صلال ، مهدي، لينا صلاح ، 2020، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية .

#### البحوث والمؤتمرات :

- 9- الدغيم ، عبد العزيز ، 2021، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية ، سلسلة البحوث الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3
- 10- الرفيعي، افتخار محمد ، 2020، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي ، مجلة كلية الإسرائ الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 2، العدد 2 .
- 11- الزبيدي، حسن لطيف ، السعدون ، عاطف لافي ، بخيت ، حيدر نعمة ، 2015 ، الائتمان المحلي، دراسة في ابعاده واثاره في العراق ، مجلة جامعة بابل ، عدد خاص .
- 12- السراي كوثر كريم عبد الرزاق، محمد، بلال قاسم ، 2023 . دور القطاع المصرفي في إحراز التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005-2021، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة ، عدد خاص .
- 13- الشامي، لبنان هاتف ، 2022، واقع التنمية المستدامة في العراق ، المعوقات والتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن.
- 14- سلو، جاسم أحمد ، علي ، نذير ياسين، 2023، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 64، العدد 1.
- 15- عطوة، محمد محمود ، الهنداوي، حمدي احمد ، العبيدي، حاتم فهد ، 2017 ، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستعمال تحليل مغلف البيانات (DEA)، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- 16- كاظم، فارس عبدالله ، 2019، أثر العلاقة بين استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن .
- 17- محمد ، سعد عبد ، 2020، معوقات عمل المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع .

#### التقارير :

- 18- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الإحصائيات النقدية والمالية ، 2021.
- 19- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 .
- 20- البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار ، 2003 .
- 21- البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار 2023 .

22- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ،26،2021.

**المصادر الاجنبية :**

23- Walsh C. E., Monetary Theory and Practice, Third edition MacDonald & Events LTD, London, 2010.p27.

24- Ibrahim N.A., Al-Namr A. , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan,2003.p17.